

أثار انهيار أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري

د. / ضويفي حمزة\*

**Abstract:**

La crise financière actuelle a montré que le pétrole n'est pas une source pour financer le développement, et il est devenu difficile de prédire ses prix sur le marché. Et les pays qui dépendent des revenus du pétrole, sont sensibles aux chocs externes qui influent sur la continuité du développement. Par conséquent, nous nous penchons sur cet article sur les répercussions de l'effondrement des prix du pétrole sur les indicateurs globaux de l'économie algérienne.

**Les mots clés:** Effondrement des prix du pétrole, Crise financière, Développement Indicateurs globaux de l'économie algérienne.

**ملخص:**

أظهرت الأزمة المالية الحالية أن النفط ليس بمورد لتمويل التنمية، وأضحى من الصعب التنبؤ بأسعاره في السوق. والبلدان التي تعتمد على إيرادات النفط، هي حساسة للصدمات الخارجية التي تؤثر على استمرارية التنمية. وعليه، نبحت في هذا المقال على تداعيات انهيار أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري.

**الكلمات المفتاحية:** انهيار أسعار النفط، الأزمة المالية، التنمية، المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري.

\* أستاذ محاضر (ب) - المركز الجامعي تيسمسيلت

## مخطط المقال:

### مقدمة

- 1) تطور أسعار النفط والعوامل المؤثرة عليها
  - 1-1) تطور أسعار النفط الخام في السوق العالمية
  - 2-1) العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمي
- 2) انهيار أسعار النفط ومواجهة أثارها على الاقتصاد الجزائري
  - 1-2) أثر تطور أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية
  - 2-2) الإجراءات والتدابير المتخذة لمواجهة انهيار أسعار النفط

### خاتمة

## مقدمة:

يعتبر النفط من الموارد الإستراتيجية الهامة التي يدور حولها ولأجلها التنافس والصراع الدولي وذلك بهدف السيطرة على المصادر والأسواق، والتحكم في آليات الإنتاج والتسعين والتوزيع، فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة، إذ يساهم بحوالي 40% من إمدادات الطاقة العالمية، وسيبقى الوقود الأول للمستقبل القريب باعتباره محور كل من الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، نظرا لاحتوائه على كثير من المركبات المعدنية المهمة وتفرد به بالعديد من الميزات التي تجعله فريد من نوعه كالندرة والمشتقات الكثيرة له، إذ يعتبر مادة أساسية في الصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية، بالإضافة إلى انه يمثل نسبة مهمة من التجارة العالمية، ومصدرا مهما من مصادر الطاقة المحركة لعجلة الاقتصاد العالمي وعنصرها مهما ومؤثرا في تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية العالمية.

إن الأهمية البالغة للنفط في اقتصاديات العالم، جعلت سوق النفط غير حرة بالمعنى الاقتصادي التقليدي وغير محكومة بقوانين السوق فقط، فهي متأثرة في الوقت نفسه بجملة السياسات والاستراتيجيات المتضاربة بين مصالح الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط وبين الدول النامية المنتجة للنفط وكذا بين الهيئات والمنظمات التي تمثل كل طرف، كما أنها تشهد أزمات متتالية نتيجة تشابك العوامل المؤثرة عليها.

تتمثل مشكلة البحث في اسؤل: ما هي تداعيات انهيار أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري وما هي التدابير المتخذة من طرف الحكومة؟

### 1) تطور أسعار النفط والعوامل المؤثرة عليها:

تحسب أسعار النفط الخام العالمية بالبرميل وتحدد بالدولار، وبرميل النفط هو وحدة قياس أنجلوساكسونية تصل سعته حاليا 159 لترا، وهو لم يعد يستخدم عالميا منذ فترة طويلة لنقل النفط لكنه يبقى المرجع الدولي في تجارة النفط، وخاصة بعد استخدام أنابيب النفط والخزانات والسفن والشاحنات والصهاريج.<sup>1</sup>

ويعتبر معيار أو مؤشر درجة الكثافة النوعية الذي وضعه معهد النفط الأمريكي (API)- درجة الكثافة النوعية تتراوح بين 1 و60 درجة فكلما كانت درجة الكثافة النوعية عالية، دلت على كون النفط ذلك من نوعية جيدة أي نطف خفيف-، بالإضافة إلى نسبة الكبريت من أهم الفروق النوعية التي تميز بين أسعار النفط الخام بالإضافة إلى أنهما عاملان مهمان في تحديد جودته وسعره، حيث انه كلما كانت درجة الكثافة منخفضة، ونسبة الكبريت عالية كان النفط من نوعية منخفضة أو غير جيدة أي كونه نطف ثقيل، مما يجعل سعره منخفضا، وقد كبرت أهمية هذه الميزة بعد تعاظم الاهتمام بنظافة البيئة وأصبحت الخامات ذات نسبة الكبريت الأقل، تحصل على علاوة تماثل القيمة اللازمة لتخفيض نسبة الكبريت إلى المستوى الذي تسمح به القوانين المعمول في الدول المستوردة.<sup>2</sup>

### 1-1) تطور أسعار النفط الخام في السوق العالمية:

تعتبر أسواق النفط العالمية من أكثر الأسواق تقلبا وتغيرا وذلك لاعتماد العالمي الشديد على وقود ناضب يستخدم في كافة المجالات، ومرهون بالعديد من العوامل الجيوسياسية. ولقد شهدت المعدلات السنوية لأسعار سلة خامات أوبك خلال العشر سنوات الماضية عدة تقلبات كان أبرزها في سنة 2009 بنحو 33.4 دولار للبرميل مقارنة بسنة 2008، أي بنسبة 35.38% ليصل إلى 61 دولار للبرميل، مسجلا أقل مستوى لها منذ سنة 2006 وكان لانخفاض النمو الاقتصادي العالمي إلى (-0.4%) الأثر البالغ على هذا الانخفاض.<sup>3</sup>

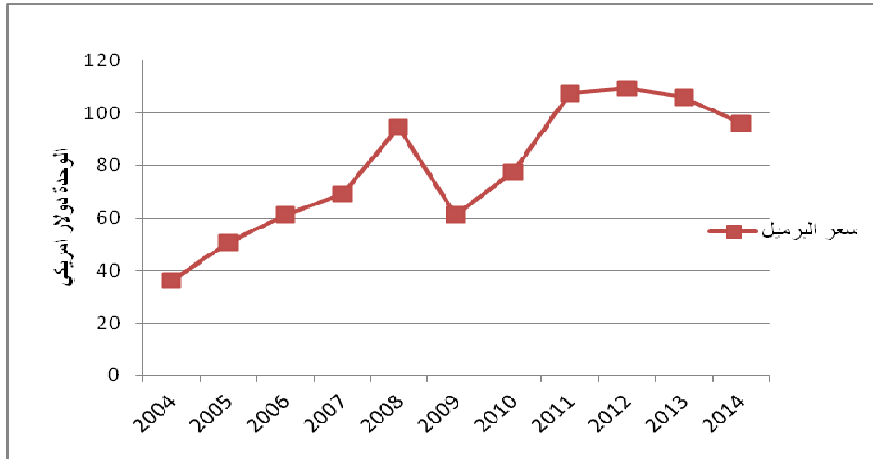
أما الفترة ما بين 2011-2013 فلقد شهدت أعلى المستويات لها حيث تجاوز متوسط سعر سلة خامات أوبك 100 دولار أمريكي للبرميل مسجلا أعلى مستوى لها منذ عشرة سنوات في سنة 2012 بـ 109.5 دولار للبرميل، وبقي محافظا على هذا الارتفاع إلى غاية الربع الثالث من سنة 2014 (100.8) وكان للتوترات الحاصلة في إيران في مطلع سنة 2012 وانعدام الاستقرار الذي شهدته شمال إفريقيا دورا كبيرا في دفع الأسعار إلى الارتفاع نحو عتبة تقارب 150 دولار للبرميل.<sup>4</sup>

بعدها بدأت أسعار النفط بالتراجع في الربع الأخير من 2014 ليتراجع المتوسط السنوي إلى أقل من 100 دولار، حيث شهد المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك خلال شهر ديسمبر 2014 تراجع بمقدار 41.3 دولار للبرميل دولار للبرميل ليصل إلى 59.5 دولار للبرميل، مسجلا تراجع بنسبة 40.97% مقارنة بمعدله المسجل خلال الشهر أوت من نفس السنة، وهو أقل مستوى له منذ شهر ماي 2009.

ولقد كانت المخاوف بشأن تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي، ووفرة الإمدادات وضعف الطلب وفي الوقت ذاته كان لارتفاع الدولار مدعوما بتوقعات تحسن الاقتصاد الأمريكي دورا رئيسيا في استمرار تراجع الأسعار خلال شهر ديسمبر 2014.

هذا التراجع بقي حتى في بداية 2015، حيث شهد المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك خلال شهر جانفي تراجع آخر بمقدار 15.1 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي بنسبة 25.3% ليصل إلى 44.4 دولار للبرميل، أما في شهر فيفري ارتفع إلى 54.1 دولار، وقد كان لوفرة الإمدادات وتباطؤ نمو الطلب وزيادة العرض العالمي على النفط - فائضا قدره 1.6 مليون برميل يوميا في شهر فيفري - الأثر البالغ لهبوط الأسعار بسبب لزيادة مخزون النفط الخام في الولايات المتحدة لارتفاع إنتاج النفط الصخري الأمريكي بالإضافة إلى ارتفاع الدولار وتباطؤ نمو الطلب اللذان ساهما باستمرار تراجع الأسعار خلال شهر جانفي 2015.<sup>6</sup>

الشكل (1): متوسط أسعار الفورية لسلة خامات أوبك 2004-2013



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير الأمين العام السنوي الأربعون، 2013، ص 87.

## 1-2) العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمي:

يتطلب دراسة العوامل المحددة لأسعار النفط العالمي الإحاطة التامة بعوامل السوق الأساسية المتمثلة في العرض والطلب على النفط بالإضافة إلى العوامل الأخرى الخارجة على آليات السوق المتمثلة أساسا في التغيرات والأحداث الاقتصادية والسياسية الحاصلة.

### ✦ محددات الطلب العالمي على النفط:

يرتبط الطلب على النفط الخام بالطلب على المشتقات النفطية، حيث أن الطلب على هذه الأخيرة هو الذي يعزز الطلب على النفط الخام من أجل تكريره، وتتميز مرونة الطلب على النفط في المدى القصير بكونها شبيهة معدومة، وهذا لأن زيادة السعر لا تؤدي بالضرورة إلى تقليص الطلب في المدة القصير<sup>7</sup>، وعموما هناك عدة عوامل تتحكم في الطلب العالمي على النفط أهمها:

### ✦ النمو الاقتصادي العالمي:

هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والطلب العالمي للنفط، إذ يعتبر النمو الاقتصادي الناتج عن عملية التقدم التقني والصناعي عنصرا أساسيا في التأثير على حجم الطلب العالمي، فزيادة النمو الاقتصادي يصاحبها زيادة في الاستهلاك النفطي ومشتقاته، وبالعكس فإن كل انخفاض في النمو الاقتصادي من شأنه أن يؤثر على كميات النفط المطلوبة. ويعتبر النمو الاقتصادي العالمي العامل الرئيس المؤثر في تحديد مستوى استهلاك الطاقة في مناطق العالم المختلفة، وما يعزز هذا أن سنة 2000 شهدت ارتفاعا ملحوظا في معدلات الطلب على النفط في معظم المناطق رغم الارتفاع في مستويات الأسعار حيث لم تقف مستويات الأسعار التي شهدتها سنة 2000 حائلا دون ارتفاع الطلب على النفط الذي ازداد بنحو 1 مليون برميل يوميا ليصل إلى 75.7 برميل أي ما يعادل 1.3.

### ✦ وترشيد استهلاك الطاقة والبحث عن الطاقات البديلة:

يعتبر مدى توفر الطاقات البديلة للنفط بتكلفة تتنافس أسعار النفط عاملا مؤثرا على الطلب على النفط بزيادة اعتماد الدول المستهلكة على هذه المصادر، حيث تعمل الدول المتقدمة في ظل الارتفاع المستمر لأسعار النفط وتزايد الطلب عليه، إلى وضع استراتيجيات طاقوية وطنية بديلة، حتى تؤمن مصادر إضافية ودائمة لسد حاجات الاستهلاك المحلي المتزايدة بأنجع طريقة ممكنة ويقل تكلفة، من خلال إجراء دراسات وأبحاث لتأمين مصادر من الطاقات البديلة أو المتجددة والاستفادة منها كالطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية التي سجلت زيادة سنة 2012 بنسبة 43.3% عن إجمالي الطاقات المركبة سنة 2011 وطاقات الرياح التي ازدادت بنسبة 18.9% مقارنة بسنة 2011 ليصل الإجمالي إلى 248.2 جيغا واط<sup>8</sup>.

### ✦ محددات العرض العالمي على النفط:

يتأثر العرض العالمي للنفط بعدة عوامل تتحكم فيه أهمها:

#### ✦ المخزون العالمي:

يؤدي زيادة المخزون العالمي للنفط سواء الاستراتيجي أو التجاري في الدول المستهلكة دوراً في التأثير على العرض العالمي، ومما يعزز ذلك عندما قررت وزارة الطاقة الأمريكية برفع مخزون الوقود ضمن الاحتياطي الإستراتيجي للولايات المتحدة إلى مستويات أعلى سنة 2008، أدت إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط الخام الخفيف في السوق الفورية بـ 0.1 إلى 0.5% من النفط الخام الخفيف وإلى زيادة الأسعار بنحو 10 دولار للبرميل<sup>9</sup>. وحالياً وحسب التقرير الشهري (OAPC) لشهر جانفي 2015، بلغ إجمالي المخزون العالمي (الاستراتيجي والتجاري) 8106 مليون برميل مسجلاً ارتفاعاً بحوالي 386 برميل مقارنة بالشهر المماثل من السنة الماضية<sup>10</sup>، وهذا ما جعل الأسعار تنهار تحت مستوى 50 دولار للبرميل.

#### ✦ احتياطات النفط العالمية:

تلعب الاحتياطات النفطية والطاقة الإنتاجية دوراً في التأثير على عرض النفط، فكما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة زاد الاعتقاد أن هناك قدرة على الإنتاج<sup>11</sup>، وتشير تقديرات منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط إلى ارتفاع احتياطات النفط العالمية من 1266.45 مليار برميل في نهاية سنة 2012 إلى 1277.7 مليار برميل في نهاية سنة 2013 أي بارتفاع قدره 11.25 مليار برميل، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 0.9%<sup>12</sup>.

#### ✦ الاستكشافات الجديدة:

تلعب عمليات البحث والتنقيب التي تؤثر على الإنتاج النفطي دوراً مهماً في التأثير على العرض، بحيث كلما كانت الاستكشافات كبيرة زاد المعروض النفطي، وفيما يخص التطور في هذا المجال فإنه في الفترة 1978-2012 زاد الاستثمار في قطاع الاستكشاف والإنتاج بنسبة 340%، حيث تم بنهاية 2013 تحقيق 177 اكتشافاً بزيادة خمسة استكشافات عن نهاية نفس الشهر من 2012، ووفقاً لتقديرات وكالة الطاقة الدولية IEA فإن الوضع النفطي في أمريكا الشمالية يوحى بأن المنطقة بأكملها ستصبح مستقلة نفطياً بحلول سنة 2035، وذلك بيزور الغاز الصخري على الساحة بإضافة ما يقارب 1 مليون برميل يوميا إلى إنتاج الولايات المتحدة وكندا، هذا فضلاً عن الإنتاج المستقبلي المتوقع يتراوح بين 3.5 و8 برميل يوميا بحلول سنة 2020<sup>13</sup>.

#### ✦ والاستثمار في المجال النفطي:

منذ بداية التعافي في سنة 2012 نما الاستثمار بمعدل 11% تقريبا في 2013 وتجاوز مبلغ 690 مليار دولار أمريكي، ويمثل ذلك نسبة زيادة مقدارها 65% منذ 2009،

وتسجل منطقة الشرق الأوسط أكبر نمو ديناميكي في هذا المجال، حيث بلغت الزيادة في الاستثمارات فيها نسبة 21% ويلي الشرق الأوسط في هذا التوجه كلا من أوربا بنسبة 20%، ومنطقة آسيا والمحيط الهادي 17%، أما أمريكا اللاتينية فتشهد زيادة في الاستثمارات بنحو 14% بينما شهدت مجموعة الدول المستقلة (دول الاتحاد السوفياتي سابقا) والدول الإفريقية نموا استثماريا في مجال الاستكشاف والإنتاج النفطي أكثر تواضعا قدر بنحو 11 و 8% على التوالي أما في أمريكا الشمالية فبعد ثلاثة أعوام من النمو القوي سجل هذا القطاع ارتفاعا في النمو بمقدار 2%<sup>14</sup>.

#### ✦ عوامل خارج آليات السوق:

تتأثر أسعار النفط بمجموعة من العوامل خارج آليات السوق (العرض والطلب) حيث أن النفط يتأثر بالعديد من العوامل الجيوسياسية والتي نلخصها كما يلي:

#### ✦ سعر صرف الدولار الأمريكي:

يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى رفع أسعار النفط الخام، من خلال أثر مباشر وأثر غير مباشر يتمثل الأثر المباشر أو قصير الأجل لانخفاض الدولار في أسواق النفط في زيادة حدة المضاربات في عقود النفط، الأمر الذي يسهم في ارتفاع أسعار النفط. فالنفط كغيره من المواد الأولية المسعرة بالدولار، يصبح رخيصا مقارنة بالاستثمارات الأخرى مقدره بالعملة الأجنبية، لذلك يقبل عليها المستثمرون، ويتمثل الأثر غير المباشر أو البعيد الأجل لانخفاض الدولار في أسواق النفط العالمية في تغيير أساسيات السوق، عن طريق تأثيره في العرض والطلب، فمن نتائج انخفاض الدولار على المدى الطويل انخفاض الطاقة الإنتاجية، أو عدم نموها بشكل يتناسب مع الزيادة في الأسعار بسبب انخفاض القوة الشرائية للدول المصدرة، والتي لن تمكنها من توفير الأموال اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية، هذا يعني انخفاض المعروض مقارنة بالطلب، وبالتالي ارتفاع أسعار النفط، الأمر نفسه ينطبق على مؤسسات النفط العالمية التي تتسلم عوائدها بالدولار، ولكنها تدفع تكاليفها بعملة مختلفة<sup>15</sup>.

#### ✦ التنبؤات في الأسواق الآجلة للنفط:

يعتقد الكثير من الخبراء بأن التدفقات المالية وأنشطة المضاربيين تعتبر عاملا مهما في تقلبات أسعار النفط الخام، لأن التدفقات المالية الكبيرة في السوق العقود الآجلة للنفط تضيف سيولة مهمة للسوق، بالإضافة إلى أنها لا يعكس مستويات الأسعار وتكون أعلى من تلك المسجلة في أسعار السوق الفورية<sup>16</sup>. حيث خلص مؤتمر لندن للطاقة أنه منذ أن استحوذ المستثمرين الماليين على حوالي ثلث عدد العقود المفتوحة في بورصة نايمكس أصبحت لقرارتهم إمكانية التأثير المباشر على اتجاهات الأسعار في السوق، لإمكانية أن يكون سلوك المتعاملين في السوق قد أفرز ضغوطات على أسعار النفط ودفعتها نحو الارتفاع. والسبب في ذلك يمكن إيجاده في الفرق بين المستثمرين الماليين والمستثمرين التقليديين، فالمستثمرون

المالين يميلون للعمل بشكل أكثر تماسكا كمجموعة بهدف أخذ مواقع مهمة في الأسواق طويلة الأجل لأنها أقل حساسية لتقلبات الأسعار، كما يميلون إلى تقبل المخاطر الآتية لأن مواقعهم في السوق غالبا ما تستند إلى ظروف الاقتصاد الكلي الدولية.<sup>17</sup>

#### الاستقرار السياسي والأمني:

الاستقرار السياسي والأمني لا يقل أهمية في التأثير على الطلب النفط عن بقية العوامل الأخرى، فالاضطرابات السياسية في بعض مناطق العالم قد تؤدي في الكثير من الأحيان إلى تقليص الإمدادات النفطية، وهذا ما يدفع الدول المستهلكة إلى التنافس في الحصول على الكمية الموجودة من النفط في السوق وبأي سعر تخوفا من انقطاع الإمدادات، مما يخلق عدم التوازن بين العرض والطلب على النفط.<sup>18</sup>

وأصبح النفط أحد المتغيرات الكبرى التي تلعب دوراً حاسماً في صراعات القوى العالمية بين الكتلتين الغربية والsovietية، وأيضاً داخل الكتلة الغربية نفسها ضد المصالح الاقتصادية المنافسة، وهذا أدى إلى دخول "منطقة الشرق الأوسط" كمركز ثقل رئيس في الإنتاج العالمي للنفط لاحتوائه على أضخم الاحتياطيات إلى حلبة الصراع الدائر بينها، وذلك من خلال<sup>19</sup>:

- الاعتماد على بعض الأنظمة المحلية الموالية للغرب في حماية هذه المصالح النفطية، عن طريق خلق أرضية من المصالح المشتركة بين الطرفين؛
- وتشجيع الصراعات الإقليمية بهدف امتصاص الطاقة الاقتصادية والسياسية المتزايدة لدول المنطقة، لشغلها عن صراعها الأهم ضد تحكم الاحتكارات الاقتصادية الدولية في نفطها.

#### وتضارب المصالح داخل منظمة أوبك:

بالنظر إلى النظام الأساسي للمنظمة، فإن استقرار أسعار النفط وانتهاج سياسة نفطية موحدة في السوق العالمية هي مسائل حيوية بالنسبة إلى الدول الأعضاء، بهدف تأمين تدفق العوائد، وضمان إشباع طلب الدول المستهلكة. لكن تضارب المصالح داخل المنظمة وعدم احترام الكثير من الدول لحصصها جعلت أسعار النفط تهبط إلى أدنى مستوى لها، حيث تعمل بعض الدول داخل المنظمة ضمن إستراتيجية حماية مصالح الدول المستهلكة، والحفاظ على مستقبل النظام الاقتصادي الرأسمالي، وذلك من خلال إصرارها على تخفيض الأسعار وزيادة الإنتاج النفطي في الوقت الذي تكتلت فيه الدول الرأسمالية الكبرى ضد العالم الثالث ومصالحه.<sup>20</sup>



## (2) انهيار أسعار النفط ومواجهة أثارها على الاقتصاد الجزائري:

تميزت فترة 2000-2013 بارتفاع كبير في الموارد النفطية وانعكس ذلك ايجابياً على وضع الاقتصاد الوطني بصورة مؤقتة، لكن منذ الربع الأخير من سنة 2014، شهدت أسعار النفط أدنى مستوى لها لتبغ مستويات غير مسبوقة منذ سنة 2009، وي طرح هذا التراجع للأسعار مخاوف على القدرة المالية للجزائر.

## (1-2) أثر تطور أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية:

حسب توقعات صندوق النقد الدولي أن العديد من الاقتصاديات المصدرة للنفط سوف تسجل عجزاً مالياً في حالة استمرار تراجع أسعار النفط، إذ إنه على مدى عدة سنوات ماضية أدت زيادة الإنفاق إلى ارتفاع أسعار النفط المحققة لتعادل المالية العامة (أي أسعار النفط التي تتوازن عندها الميزانية العمومية) بسرعة أكبر من ارتفاع أسعار النفط الفعلية، ونتيجة لذلك نجد أسعار النفط المحققة لتعادل المالية العامة تتجاوز سعر النفط المتوقع لسنة 2014، في عدد من الاقتصاديات ومنها الجزائر<sup>21</sup>. ولمعرفة أثر تطور أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، نعرض الجدول التالي:

### الجدول (1): مؤشرات اقتصادية لاقتصاد الجزائر 2004-2013

الوحدة مليار دولار

السنة	السعر للبرميل	ص. المحروقات	صادرات أخرى	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	PIB
2004	38.5	31.55	0.66	32.22	17.95	14.27	6151.9
2005	54.6	45.59	0.74	46.33	19.86	26.47	7564.7
2006	65.8	53.61	1.13	54.74	20.68	34.06	8512.2
2007	74.9	59.61	0.98	60.59	26.35	34.24	9408.3
2008	99.9	77.19	1.4	78.59	38.07	40.52	11042.8
2009	62.3	44.41	0.77	45.18	37.4	7.78	9968.0
2010	80.2	56.12	0.97	57.09	38.89	18.20	11991.6
2011	112.9	71.66	1.23	72.89	46.93	25.96	14526.2
2012	111.0	70.58	1.15	71.74	51.57	20.17	16115.5
2013	109.5	63.33	1.05	64.38	54.99	9.38	16569.2

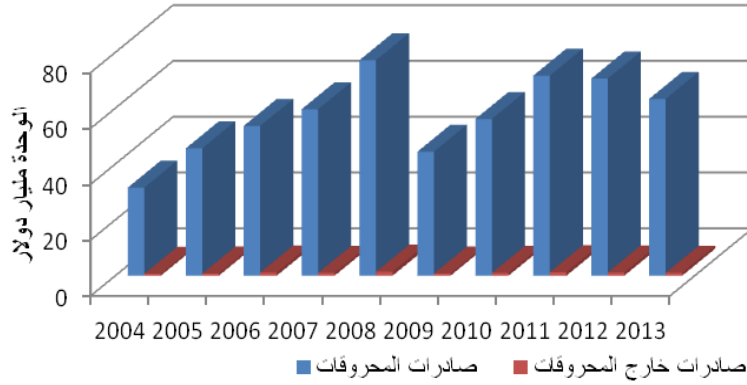
المصدر: Banque d'Algérie, bulletin statistiques trimestrielles,

[http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin\\_statistique\\_différents\\_nombres](http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_différents_nombres)

#### ✦ أثر تغير أسعار النفط على الصادرات:

نلاحظ أن الإيرادات النفطية تمثل حوالي 97% من إجمالي الصادرات، وحسب وزارة التجارة فإن صادرات الجزائر بلغت خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى فيفري 2015 حوالي 7.72 مليار دولار مقابل 10.82 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2014 بتراجع قدر بـ 3.1 مليار دولار أي بنسبة 28.6%، ويرجع أساسا حسب نفس المصدر إلى انخفاض مبلغ صادرات المحروقات الناجم عن تراجع أسعار النفط الخام في السوق الدولية<sup>22</sup>.

الشكل(2): يوضح تطور هيكل الصادرات الوطنية وأهمية الإيرادات النفطية في الصادرات الجزائرية



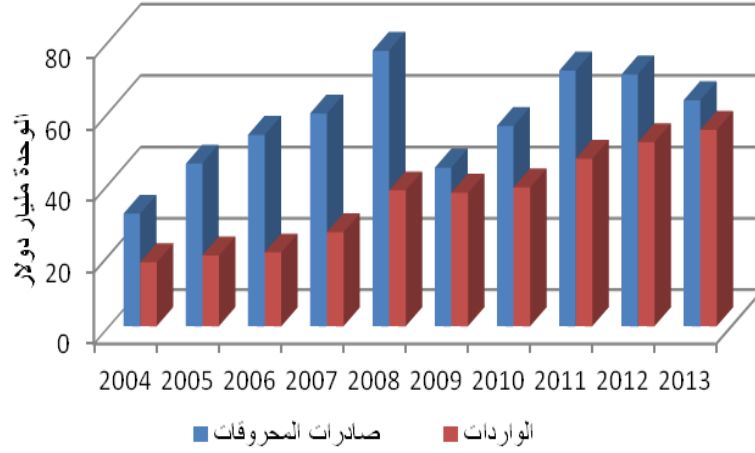
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (1)

#### ✦ أثر تغير أسعار النفط على الإنفاق الاستهلاكي وتمويل الواردات:

تلعب أسعار النفط دورها في التأثير على حجم الواردات بصفة غير مباشرة، ويظهر الأثر الأكثر احتمالا لانخفاض أسعار النفط على الإنفاق الحكومي من خلال حدوث تخفيض في الإنفاق الرأسمالي بالحد من عدد الاستثمارات وتخفيض الواردات غير الأساسية، وبالنظر إلى السنوات الماضية نلاحظ اعتماد الجزائر على تمويل إنفاقها الاستهلاكي بالعوائد النفطية حيث نلاحظ من الجدول (1) أن الإنفاق الاستهلاكي والواردات يتأثر بالعوائد النفط وما يؤكد هذا الكلام أن الواردات "خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى فيفري 2015 بلغت حسب وزارة

التجارة 8.06 مليار دولار مقابل 9.11 مليار دولار خلال نفس الفترة من السنة الماضية مسجلة انخفاض بـ 1.05 مليار دولار أي بنسبة 11.44%<sup>23</sup>.

الشكل(3): تطور الواردات متأثرة بإيرادات النفط



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (1).

#### ✦ أثر تطور أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري:

من المرجح أن يكون الأثر المباشر لانخفاض أسعار النفط على الحساب التجاري للجزائر ميزان مدفوعاته سلبيا، إذ أن السنوات العشر الماضية، باعتبار الصادرات النفطية تشكل نسبة تصل إلى 98% من إجمالي صادرات البلاد. وبالنسبة للتجارة غير النفطية، نجد الجزائر مستوردا صافيا لاسيما للمواد الغذائية) يتم إستيراد 30% من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية)<sup>24</sup>، فقد يؤدي تراجع أسعار النفط لانخفاض العجز التجاري مبدئياً نظراً لأن تكلفة استيراد السلع) بما في ذلك الشحن والنقل (ستتخفض هي الأخرى، غير أن هذا الأثر يكون طفيف. وقد سجل الميزان التجاري عجزا يقدر بـ 341 مليون دولار خلال الشهرين الأولين من سنة 2015 مقابل فائض 1.71 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2014 متأثراً بانخفاض صادرات المحروقات الناجم عن تراجع الأسعار في السوق الدولية<sup>25</sup>.

✦ أثر تطور أسعار النفط على الناتج الداخلي الإجمالي:

من خلال الجدول (1)، تمثل الإيرادات النفطية أكثر من 50% الناتج الداخلي الإجمالي، ولمعرفة شكل هذه العلاقة يمكن تقديرها في نموذج انحدار خطي بسيط على الشكل:

$$Y_0 + \alpha_1 x = (\hat{Y}) = f(\hat{G}) \text{ الناتج الداخلي الإجمالي}$$

حيث:

$\hat{Y}$  القيمة التقديرية الناتج الداخلي الإجمالي، وهي متغير تابع الإيرادات النفطية السنوية.  
 $x$  الإيرادات النفطية السنوية؛  
 $Y_0$  مستوى الناتج الداخلي الإجمالي عند انعدام الإيرادات النفطية؛  
 $\alpha_1$  الميل الحدي للإيرادات النفطية\*

ومن أجل تقدير نموذج العلاقة بين الناتج الداخلي الإجمالي والإيرادات النفطية نقوم بإدخال المعطيات الجدول (1) إلى برنامج (SPSS) ونحصل على المعلومات المبينة في الجدول:

الجدول (2): تقدير واختبار نموذج  $\hat{Y} = f(x)$

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد ( $R^2$ )	قيمة المعلمة	المعلمة
0.73	0.54	497.1	$Y_0$
		186.3	$\alpha_1$

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

من خلال الجدول، يمكن صياغة النموذج المقدر  $\hat{Y} = f(P)$  بالإضافة إلى تقديم التحليلات التالية:

- النموذج المقدر للعلاقة بين الناتج الداخلي الإجمالي والإيرادات النفطية يأخذ الصيغة:

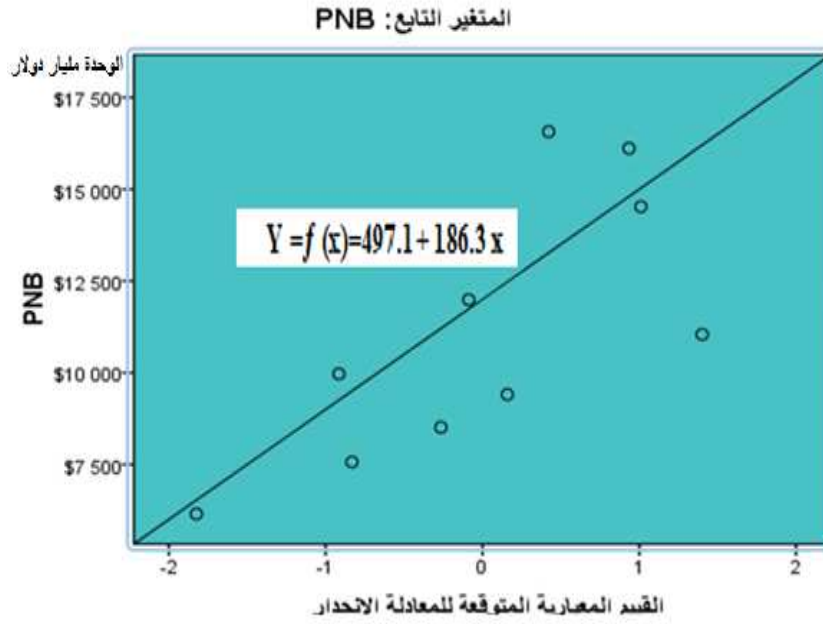
$$\hat{Y} = f(x) = 497.1 + 186.3 x$$

- القيمة الابتدائية الناتج الداخلي الإجمالي ( $Y_0$ ) في حالة عدم وجود إيرادات نفطية يساوي 497.1 مليار دولار؛  
-  $\alpha_1 = 186.3$  مليار دولار يعني انه كلما كان هنالك زيادة في أسعار النفط بدولار واحد زاد الناتج الداخلي الإجمالي بقيمة 186,3 مليار دولار؛

\* يعني انه كلما زادت الإيرادات النفطية ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي بمقدار  $\alpha_1$ .

- معامل التحديد  $R^2$  بلغ 0.52 مما يعني 52% من التغير الذي يحصل الناتج الداخلي الإجمالي يعزى إلى التغير الإيرادات النفطية، وبالباقى 48% يعود إلى إيرادات قطاعات أخرى.
  - معامل الارتباط  $R$  بلغ 0.73، مما يعني أن قيمة الناتج المحلي أن ترتبط بالمتغير المستقل الإيرادات النفطية -، ب 73%، وبالباقى 27% يرتبط بإيرادات قطاعات أخرى.
- وتمثل البياني المقدر للعلاقة بين الناتج الداخلي الإجمالي والإيرادات النفطية يأخذ الشكل التالي:

الشكل (4): تمثيل معادلة خط الانحدار البسيط الناتج الداخلى الإجمالى-الإيرادات النفطية



المصدر: مخرجات برنامج الإحصائي SPSS.

## 2-2) الإجراءات والتدابير المتخذة لمواجهة انهيار أسعار النفط:

إن الهبوط الحاد في أسعار النفط سيشكل واقعا اقتصاديا جديدا للبلدان المصدرة للنفط في تحقيق نمو متكافئ قابل للاستمرار في الأجل المتوسط، إذ إن تحقيق النمو مرهون بتحسين الأوضاع الاجتماعية السياسية واستقرار الاقتصاد الكلي وزيادة التنوع الاقتصادي والتعجيل بخلق فرص عمل جديدة، وبالنسبة للجزائر هناك عدة تدابير يتطلب اتخاذها تتمثل في:

### ✦ إجراءات وتدابير قصيرة الأجل:

هناك العديد من التدابير والإجراءات التي على الحكومة اتخاذها في المدى القصير تتمثل في:

#### ✦ اللجوء إلى احتياطي الصرف:

تتوفر الجزائر على احتياطي الصرف في شكل أصول أجنبية يسمح لها بتجنب بإجراء تخفيضات حادة في الإنفاق وفي مواجهة انخفاض الإيرادات النفطية خلال الثلاث سنوات القادمة، حيث أنه حسب التقرير السنوي لوزارة المالية "بلغ احتياطي الصرف (باستثناء الذهب) في نهاية 2013 حوالي 206.4 مليار دولار أي ما يعادل 44 شهر من واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج"<sup>26</sup>.

#### ✦ توظيف صندوق ضبط الإيرادات:

يعتبر صندوق ضبط الإيرادات للجزائر من بين الصناديق السيادية الذي أنشئ بموجب قانون 2000-2 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، بهدف امتصاص فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى للمحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على المستوى ميزانية الدولة نتيجة انهيار أسعار المحروقات، لكن يمكن أن يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية الخارجية<sup>27</sup>. "وقد قدرت قيمته حسب التقرير السنوي لوزارة المالية بـ 7226.4 مليار دينار نهاية سنة 2014، أي ما يعادل 39.7% من الناتج المحلي الخام. وحسب نفس التقرير، فإن هذه الإيرادات تسمح للجزائر بتغطية ثلاثة سنوات من الإنفاق".

#### ✦ وترشيد الإنفاق العام:

يقصد بترشيد الإنفاق العام تحقيق أكبر قدر للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تحقيقه من الموارد العادية للدولة<sup>28</sup>، وذلك من خلال

إعادة تقييم خطط الإنفاق متوسطة الأجل وترشيد الواردات من السلع والخدمات ومكافحة أكبر لتهديب رؤوس الأموال من أجل الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، وجعل مؤسسات القطاعين العام والخاص تستثمر أكثر في المشروعات العمومية الكبرى (إلى جانب المؤسسات الأجنبية) وتتمين الكفاءات الوطنية لتقليل تكلفة اللجوء المتكرر لمكاتب الاستشارة الأجنبية والاعتماد بشكل أساسي على قدرات الإنجاز الوطنية لتنفيذ المشروعات، وعدم اللجوء للمؤسسات الأجنبية إلا إذا توفرت هذه الأخيرة على تكنولوجيات حديثة.

#### ✦ إجراءات وتدابير طويلة الأجل:

يقتضي تنويع الاقتصاد بعيدا على النفط فترة طويلة، تبدأ بتطبيق سياسات ملائمة قبل تراجع الإيرادات النفطية، وذلك بتقديم الحوافز لتشجيع المؤسسات على تطوير أسواق الصادرات ودعم العمالة في اكتساب المهارات والتعلم الملائمين، بالإضافة على التركيز بإيجاد بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ موات لممارسة الأعمال، وذلك بالقيام بمجموعة من الإجراءات كما يلي<sup>29</sup>:

- **الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الإنتاجية:**  
حتى وإن لم تكن هناك ميزة نسبية مسبقة من خلال التركيز على تجمعات صناعية جديدة وتعزيز المهارات التكنولوجية في قطاعات محددة بدلا من الاعتماد على الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة ومؤسسات عديمة الكفاءة والإنتاجية.
- **إنشاء روابط أفقية ورأسية تقوم على التجمعات الصناعية:**  
من ثم إقامة صلات مع بقية قطاعات الاقتصاد والنهوض بالقدرات البحثية والتكنولوجية، مع مراعاة ألا يؤدي هذا إلى فقدان التنافسية.
- **استخدام رأس المال الأجنبي لتعزيز نقل التكنولوجيا:**  
من خلال إنشاء مناطق للتجارة الحرة، وتقديم حوافز ضريبية، وتخفيض القيود الجمركية والحوافز غير الجمركية.
- **توفير الحوافز الضريبية، والتمويل لتيسير القطاعات جديدة:**  
من خلال التمويل والدعم من البنوك وصناديق رأس المال المخاطر، وهيئات تشجيع الصادرات، إن مثل هذه الإجراءات تساعد في تخفيف المخاطر على رواد الأعمال في الصناعات الوليدة بالإضافة إلى ذلك، يمكن تخفيف المخاطر.
- **والاستثمار في التدريب لضمان توافر العمالة عالية المهارات:**  
وهذا يتطلب إنشاء التجمعات الصناعية ووجود رأس مال ومهارات بشرية تتناسب مع احتياجات القطاع، إلى جانب البنية التحتية والمنشآت الصناعية اللازمة وذلك برعاية العمالة للحصول على تدريب من جهات أجنبية.

### خاتمة:

لا يزال السياق الدولي موسوم بعدد من الاضطرابات التي لها تأثيرها على العوامل المؤثرة على أسعار النفط، حيث شهدت الجزائر على غرار الدول المصدرة للنفط انخفاض حاد في الأسعار النفط الخام وكان للانخفاض الطلب العالمي مقارنة بالعرض بالإضافة إلى ارتفاع الدولار وتباطؤ نمو الطلب على النفط في الصين دورا رئيسيا في استمرار تراجع الأسعار.

إن الهبوط الحاد لأسعار النفط يشكل واقعا اقتصاديا جديدا للجزائر خاصة وأن الإيرادات المالية المتأتية منه تعتبر من أهم مصادر تمويل المشاريع الاقتصادية مما يجعل استمرارية التنمية مرهونة بمصدر غير مستقر لارتباطه بتقلب الأسعار التي يصعب التنبؤ بها نظرا لتحكم عدة عوامل فيه. الأمر الذي جعل الجزائر في أمس الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى البحث عن بدائل لتنويع الاقتصاد خارج المحروقات، والعمل على تحسين مستوى التنمية الاقتصادية بتقليص الاعتماد على الإيرادات النفطية.

إلا أنه يمكن القول أن عملية تنويع الاقتصاد خارج المحروقات تأخذ فترة طويلة تبدأ قبل هبوط أسعار النفط من خلال توظيف عوائد النفط بالنهوض بالتنمية الاقتصادية، ووضع إستراتيجية تنموية متكاملة على المدى الطويل من خلال مجموعة من الإجراءات تتمثل في:

- إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ موات لممارسة الأعمال بتفعيل الشفافية وتبني إصلاحات فعالة بتحسين البنية التحتية الأساسية وتقديم الحوافز لتشجيع الاستثمارات الأجنبية؛
- حوكمة المؤسسات الحكومية وذلك بتوفير البيئة الإدارية الملائمة والقضاء على البيروقراطية وزيادة الوعي بالآثار المترتبة عن الفساد على مستوى الفرد والمجتمع والتي تعيق تطور الاقتصاد؛
- إعطاء دور فاعل للقطاع الخاص في لعب دور أكبر في الاقتصاد وإقرار مبدأ خصوصية المؤسسات العمومية كأداة للاندماج في اقتصاد السوق والتخلص من المؤسسات العمومية ضعيفة الأداء؛
- والاستثمار في تدريب الموارد البشرية من خلال الاهتمام بالتعليم والتكوين لتحسين أداء العاملين.



## الهوامش والمراجع:

- 1 مصطفى بودرامه، «التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر»، المؤتمر الدولي حول «التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة»، جامعة سطيف، 2008.
- 2 أمينة مخلفي، «أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات النفطية: حالة مجمع بركين»، رسالة رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2005، ص ص 16-18 (بتصرف).
- 3 إحصائيات صندوق النقد الدولي،  
<http://www.imf.org/external/index.htm>, 2013
- 4 هورو س. سيربوتوفيز، س. سيلفا بالاشتراك مع ج. ميسونيه، «الاستثمار في عمليات الإنتاج والاستكشاف والتكرير لسنة 2013»، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 40، العدد 148، المنظمة العربية للدول المصدرة للنفط، 2014، ص ص 9-72.
- 5 منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير شهري حول التطورات النفطية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء، فيفري 2015، ص 1،  
<http://www.oapecorg.org>
- 6 منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير شهري حول التطورات النفطية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء، مارس 2015، ص ص 1-7،  
<http://www.oapecorg.org>
- 7 حمادي نعيمة، «تقلبات اسعار النفط وانعكساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2009، ص 69.
- 8 منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي، 2013،  
<http://www.oapecorg.org>
- 9 إحصائيات صندوق النقد الدولي، 2008/12/21،  
<http://www.imf.org/external/index.htm>, 2013
- 10 منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط تقرير شهري حول التطورات النفطية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء، افريل 2015، ص 13،  
<http://www.oapecorg.org>
- 11 حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص 74.
- 12 تقرير الأمين العام السنوي، مرجع سابق.
- 13 تقرير الأمين العام السنوي، مرجع سابق.
- 14 هورو س. سيربوتوفيز، س. سيلفا بالاشتراك مع ج. ميسونيه، مرجع سابق.

- 15 نبيل مهدي الجنابي & كريم سالم حسين، «العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)»، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد 01، 2011، المجلد 257، الإصدار 04، ص ص 109-142.
- 16 International Energy Forum, «Progress Report on the Outcome of the Jeddah Energy Meeting», 19/12/2008.
- 17 سعد الله داود، «تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط رواترها على استقرار الأسعار 2008-2010»، مجلة الباحث، دورية علمية محكمة سنوية تنشر الأبحاث التطبيقية المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 09، ورقة الجزائر، 2011، ص ص 213-220.
- 18 حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص 71.
- 19 قصي عبد الكريم إبراهيم، «أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية»، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2010، ص ص 32-33.
- 20 قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص 36.
- 21 وزارة التجارة، إحصائيات التجارة الخارجية، 2015،  
<http://www.mincommerce.gov.dz>
- 22 وزارة التجارة، إحصائيات التجارة الخارجية، مرجع سابق.
- 23 Banque d'Algérie, «Bulletins statistiques trimestrielles»,  
[http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin\\_statistique](http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique)
- 24 وزارة التجارة، إحصائيات التجارة الخارجية، مرجع سابق.
- 25 Ministre Des Finances, «La note de présentation du projet la loi de finances pour 2014»,  
<http://www.mf.gov.dz/rubriques/58/Publications-et-Rapports.html>
- 26 قانون المالية التكميلي، الجريدة الرسمية، العدد 37، 28 وان 2000.
- 27 Ministre Des Finances, «La note de présentation du projet la loi de finances pour 2014»,  
Op. cit.
- 28 بن عزة محمد، «ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، ص 56.
- 29 صندوق النقد الدولي، «هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة إلى تنويع اقتصاديات الخليج»، 2014،  
<http://www.imf.org>